

الاسكدار في ديوان الخراج^(١) ومجلس الحساب في ديوان الخراج أيضاً^(٢). ومن «تنظيمات» الوزير ابن يسار الهامة جداً والتي كان لها الاثر الكبير فيما بعد «أنه نقل الخراج إلى المقاسمة... وجعل الخراج على النخل والشجر»^(٣). وستتناول هذا الموضوع بتوسع أكثر في ما يلي من بحث عن ديواني الخراج والضيايع.

وسنذكر فيما يلي التنظيمات الداخلية لكل ديوان من دواوين الدولة، وذلك استناداً إلى خراج قدامة بن جعفر والاشارات القليلة في المصادر الاولية المتوافرة، ونبين طريقة عمل كل ديوان في انجاز المهام الموكولة اليه.

١- ديوانا الخراج والضيايع

قبل معالجة التنظيمات الداخلية لهذين الديوانين، لا بد من التمييز بينهما. فما وصلنا من معلومات في المصادر الاولية تركز على ديوان الخراج دون ذكر أية تفصيلات عن ديوان الضيايع^(٤)، لكن هذه المعلومات تؤكد وجود الديوان الثاني منفرداً عن ديوان الخراج وتذكر بعض من تولاه وبعض مجالسة دون تحديد دقيق لتنظيمه واختصاصه وطريقة عمله.

وحتى نتمكن من القيام بهذا التمييز، ولو بخطوطه العامة، لا بد لنا من نظرة تاريخية سريعة إلى نشأة الضيايع وادارتها في الدولة الإسلامية.

فالأصل في ادارة جبايات الأموال في دولة الخلافة هو ديوان الخراج، فعن طريقه كان يتم تحصيل الضرائب المستحقة عن الأرض حسب الأسس التي وضعت لجباية الخراج في الفترات السابقة للنصف الثاني من القرن الثاني للهجرة/الثامن الميلادي. لكن تطورين رئيسيين حدثا زمن الخليفة المهدي غيرا هذه الأسس وأديا إلى ظهور ديوان جديد هو ديوان الضيايع. ففي فترة حكم هذا الخليفة، أشار عليه كاتبه ووزيره المشهور أبو عبيدالله معاوية بن يسار بنقل جباية الخراج، كما ذكر سابقا - إلى المقاسمة على الشطر من المحصول بدل الأسلوب الذي كان متبعاً في السابق^(٥). وأيد القاضي أبو يوسف هذا التحول في أسلوب الجباية وهرده، إذ قال «قليل لي لم رأيت أن يقاسم أهل الخراج ما أخرجت الأرض من صنوف الغلات، وما

(١) الجهشاري، وزراء، ص ١٩٩.

نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٤٣ رقم ١٣. ومجلس الحساب في ديوان الضيايع. المصدر ذاته، ص ١٩٦.

(٢) الفخرى، ص ١٨٢.

(٣) حتى الدراسات الحديثة، خاصة دراسي حسام السامرائي عن التنظيمات الإدارية والحياة الزراعية في العراق لا توضح الفرق بينهما، وإنما تركز على ديوان الخراج فقط.

(٤) الفخرى، ص ١٨٢.